ببلوجرافية شارحة
للاصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

محمد أبو الفتح نصار *

أولا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:

■ **استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الإصلاح الاقتصادى.** / السيد محمد عبد المقصود (الباحث الرئيسى).- القاهرة: معهد التخطيط القومى، ديسمبر، ١٩٩٨- ٧٥ ص + ملاحق [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٠]

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف مترابطة ومتشابكة لتحقيق تنمية إقليمية رشيدة لكافة وحدات الحيز المصرى مستقبلا حتى تدخل مصر القرن الحادى والعشرين وهى مؤهلة لتصبح دولة من الدول المتقدمة اقتصاديا باذن الله ، مثلها مثل دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى ثقلها السياسى والموقعى والقومى والعربى.

وقد اشتمل البحث على أربعة فصول:

الفصل الأول: يلقى الضوء على اشكالية التنمية فى مصر فى بعدها الإقليمى، مع التركيز على أبعاد مثل اشكالية ضعف الهيكل الاقتصادى الإقليمى، ضعف الهيكل الاجتماعى متمثلا فى قصور خدمات التعليم والصحة على مستوى محافظات مصر، وخاصة فى المناطق الريفية مقارنه بالقاهرة والاسكندرية. وكذلك قصور الادارة المحلية عن تأدية دورها التنموى بكفاءة لأسباب كثيره وخاصة قصور التمويل المحلى.

الفصل الثانى: عرض أهم جوانب موضوع الإصلاح الاقتصادى من ناحية المفهوم والأهداف وآثاره الجانبية وخاصة على التنمية

* د. محمد أبو الفتح نصار: مدير مركز التوثيق والنشر (سابقا)- معهد التخطيط القومى.

فى بعدها المكانى. وأضاف هذا الفصل نقطة هامة عن ماذا تريد مصر فى إطار الاصلاح الاقتصادى؟ اوضح فيه أن الحاجة ماسه لاستراتيجية شامله متكاملة للتنمية وخاصة الاقليمية لاستغلال البعد الحيزى أو مورد الأرض.

الفصل الثالث: قدم عرضا مختصرا لموارد التنمية الموجودة والممكنه وخاصة موارد الأرض، والأراضى الزراعية على وجه الخصوص. وكذا المياه اللازمة للزراعة والأنشطة الإنتاجية الأخرى والموارد الطبيعية والتعدينية. حيث تمثل العامل الأساسى المحدد للإنتاج وخلق أنشطة جديده لموارد الثروه البشرية المصرية.

ويقدم الفصل الرابع والاخير: إطار الاستراتيجية الحيزية المقترحة(الانتشار المركز) فى شكل برامج إنمائية محددة (تشكل مراكز نمو) ومشروعات قامت الحكومة فعلا بتبنيها وعرضها للاستثمار فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مناطق مختلفة من صحراء مصر الواسعة تساعد فعلا فى تنمية واستغلال الحيز المصرى ليتسع لملايينه التسعين باذن الله عام ٢٠١٧، وكذلك يفتح الحيز المصرى لاستيعاب أنشطه وسكان جدد فى بقية سنوات القرن القادم.

■ **مدخل محاسبى مقترح للقياس الكمى للأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم فى القطاع الصناعى/** ايمان احمد الشربينى.- القاهرة: معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٩٨.- ٣٨ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢١]

تستهدف الدراسة مايلى:

التأكيد على أهمية مبدأ الأهمية النسبية وارتباطه القوى مع كل من مبدأى الإفصاح والملائمة كمبادئ عامة فى نظرية المحاسبة من حيث تداخل هذه المبادئ لمعرفة كل من حجم الإفصاح ومستوى الملائمة اللازمين لتحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة والارتفاع بمستوى جودة قرارات المعلومات المحاسبية.

إلقاء الضوء على مفهوم الخصخصة، وأهمية استخدام مبدأ الأهمية النسبية قبل وبعد عملية الخصخصة ,وانعكاس ذلك على تلافى حدوث الفشل المالى للمشروعات.

تقديم مدخل محاسبى ملائم لإعطاء وزن أكبر لعملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الهامة والملائمة اللازمة للإدارة، والأطراف الخارجية والتى تتمثل فى المستثمرين والدائنين والمقرضين الحاليين

والمرتقبين، وذلك لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل والائتمان وشراء واندماج المشروعات وأيضا قرارات التوقف المؤقت أو الإفلاس وغيرها من القرارات الاقتصادية الهامة فى قطاع الأعمال.

وقد تناولت الدراسة موضوع القياس الكمى للأهمية النسبية للأصول والخصوم وحقوق الملكية فى القطاع الصناعى، حيث تناولت الفكرة العلمية والفلسفية والنظرية لها من خلال أربعة مباحث على النحو التالى:

المبحث الاول: التعريف بالقياس المحاسبى مع توضيح عناصر وأبعاد القياس وأهم القواعد اللازمه لإجراء عملية القياس وخطوات إجراء عملية القياس.

المبحث الثانى: التعريف بمفهوم الأهمية النسبية وأوجه القصور المتعلقة بطبيعة هذا المفهوم.

المبحث الثالث: التعريف بمفهوم الخصخصة ودور المحاسبة فى تحقيق أهداف سياستها.

المبحث الرابع: المدخل المقترح للقياس الكمى للأهمية النسبية لحسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

■ **Artificial Neural Networks Usage for Underground Water Storage & River Nile in Toshka Area./** Abdalla EL - Daoushy (Principal Research Worker).- Cairo: I.N.P., Dec. 1998. 82p. [Planning & Development Problems. Ser. No. 122]

تهتم هذه الدراسة بمشكلة الاستخدام الأمثل لمياه النيل والمياه الجوفية التى تعتمد عليها مصر فى تغطية عجز المياه فى الفترة القادمة.

وتقوم الدراسة بتقنين سحب المياه الجوفية بحيث يكون السحب مناسبا لعملية إعادة ملء خزانات المياه الجوفية التى يتم تعويضها عن طريق تسرب مياه النيل، بالإضافة إلى الأمطار والسيول حتى نتمكن من زراعة ما يمكن استصلاحه من الأراضى الصحراوية بمصر.

وحيث إن جزءا كبيرا من المياه الجوفية يرجع إلى مياه النيل، فقد تم وضع نظام شامل لتوزيع مياه النيل القادمة من بحيرة ناصر توزيعا مناسبا على مدار السنة حسب الاحتياجات وربطها بمعدلات سحب المياه الجوفية.

وقد اشتملت الدراسة على خمسة فصول:

يشرح الفصل الأول الوضع القائم لنهر

النيل، وكذلك المياه الجوفية حيث تبين أن حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ بليون متر مكعب سنويا ومخزون المياه الجوفية يتم تعويضه سنويا بمقدار ٤,٩ بليون متر مكعب بالإضافة إلى الكمية الموجودة أصلا فى الخزان الأرضى لموارد النيل والدلتا والذى يبلغ حوالى ٥٠٠ بليون متر مكعب بالإضافة إلى ٤٠,٠٠٠ بليون متر مكعب تحت الصحراء الغربية.

وفى الفصل الثانى تعرضت الدراسة للنماذج الرياضية الإحصائية ونظرية المخزون كأسلوب جرى العرف على استخدامه فى هذا المجال، خاصة فى غياب علوم الذكاء الاصطناعى، والشبكات العصبية موضوع الدراسة فى هذا البحث.

وتعرض الفصل الثالث لرياضيات الشبكات العصبية وإمكانية استخدامها فى التوزيع الأمثل لمياه النيل والمياه الجوفية فى مصر.

أما الفصل الرابع فاختار أحد أساليب الشبكات العصبية وهو أسلوب إرجاع الخطأ لدراسة المشكلة محل الدراسة

وكان الفصل الخامس من الدراسة عن تطبيق الأسلوب المختار للشبكات العصبية فى وضع إستراتيجية مثلى لتوزيع المياه القادمة من السد العالى والمياه الجوفية فى الأراضى الصحراوية، ويعتمد هذا الأسلوب على تصميم وبناء الشبكة العصبية وتعليمها والتدريب عليها لتعطى المخرجات المطلوبة، ولقد استخدم أسلوب إرجاع الخطأ لتعليم الشبكة بتعديل أوزانها الواصلة بين عناصرها وذلك عن طريق الفرق بين المخرجات المحسوبة والمخرجات المطلوبة.

وبنهاية التجارب توصل البحث إلى الشبكة العصبية التى تعطى توافقا قريبا إلى الواقع لسحب المياه فى المستقبل، وتعطى تخطيطا لسحب المياه الجوفية حيث يعتمد عليه لتحديد الكميات التى يجب سحبها كل شهر على حده لإمكانية زيادة الرقعة الزراعية المستصلحة من الأراضى الصحراوية.

ولكن نظرا لقصور البيانات وعدم توافرها عن منطقة توشكى، فتم التدريب والتعليم للشبكة على بيانات المياه الجوفية فى الصحراء الغربية ومياه النيل ومع توافر البيانات عن منطقة توشكى فى المستقبل يمكن تطبيقها على الشبكة بدون تعديل.

■ **بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر.** / ماجدة إبراهيم (الباحث الرئيسى). - القاهرة: معهد التخطيط القومى، ديسمبر، ١٩٩٨- ١٠٣ ص + ملاحق [سلسلة قضايا التخطيط

والتنمية رقم ١٢٣]

يمر الاقتصاد المصرى حاليا بمرحلة تحول تواكب التغيرات التى تطرأ على العالم لتشمل كافة المجالات كالخصخصة، والانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، ونمو سوق المال. ويفيد استخدام النماذج الاقتصادية الكلية فى دراسة العلاقات المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية بما يؤدى إلى اتخاذ القرارات الاقتصادية فى ضوء النتائج المستخلصة من هذه النماذج، ويمكن بصفة عامة اعتبار النماذج أدوات للربط بين السياسات والقرارات الاقتصادية، وهى أدوات يمكن استخدامها فى إعداد الخطط.

ويلاحظ أن كثيرا من الدول المتقدمة والنامية تقوم بإعداد نموذج كلى للاقتصاد القومى لاستخدامه فى الدراسات الخلفية لإعداد الخطة حيث يساعد فى توضيح تأثير السياسات المختلفة، وبالتالى يتيح لمتخذ القرار اختيار السياسة الملاءمة، ومن هنا تنبع أهمية بناء وتطبيق نموذج للاقتصاد القومى المصرى.

وينقسم البحث الى ثلاثة فصول:

يستعرض الفصل الأول منه ملامح الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٧/٩٦ حيث يحتوى على ثلاث نقاط رئيسية تهتم الأولى بالعودة الى الأخذ بأسلوب التخطيط من أجل التنمية والثانية بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادى بإجراءاته ونتائجه أما الثالثة فتهتم باستراتيجية التنمية فى الفترة المقبلة.

أما الفصل الثانى فيهتم أساسا بعرض النماذج الاقتصادية الكلية بادئا بعرض نموذج متكامل للاقتصاد والبيئة فى مصر وهو من النماذج المعدة حديثا ولها اهتمام خاص بالبيئة.

كما يحتوى على عرض لبعض الخبرات الدولية فى إعداد النماذج كخبرة فرنسا والهند وسيريلانكا إضافة إلى نموذج نمطى تم تقديمة من جانب أحد الخبراء الأوروبيين لتطبيقه فى البلاد العربية.

ويعرض الفصل الثالث النموذج المقترح للاقتصاد المصرى ونتائج تطبيقه على البيانات المتاحة.

■ **اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى./** إجلال راتب العقيلى (الباحث الرئيسى).- القاهرة: معهد التخطيط القومى، ديسمبر، ١٩٩٨- ٢٠٢ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٤]

لقد تطور مفهوم السياحة وكذلك

أهدافها بحيث أصبحت ظاهرة إنسانية ونشاطا اجتماعيا يخضع للعديد من المؤشرات والمتغيرات المحلية والعالمية ولم يعد نشاطا مؤقتا يخضع للظروف والرغبات الطارئة.

ومن هنا انتقل هذا المفهوم البسيط من مجرد إشباع رغبة الإنسان المؤقتة بالتمتع بالتغيير إلى صناعة تسعى الى التوسع المستمر فى أسواقها وتعمل على خلق طلب مستمر على خدماتها وذلك عن طريق عرض الخدمات السياحية فى شكل متطور ومتجدد من الفلسفة القائلة بأن " العرض يخلق الطلب".

ورغم تقدم وازدهار القطاع السياحى المصرى خلال السنوات القليلة الماضية تقدما ملحوظا سواء على صعيد الدول أو على صعيد القطاع الخاص المحلى والأجنبى وظهور العديد من المشروعات السياحية فى مناطق البحر الأحمر، وجنوب سيناء، والساحل الشمالى والأقصر، وأسوان، وغيرها من المناطق السياحية الأخرى، ورغم الاهتمام بمعالجة العديد من المعوقات والعقبات التنظيمية والإدارية والتخطيطية للقطاع السياحى، إلا أنه ما تزال هناك العديد من المعوقات الأخرى التى تقف حائلا دون تقدم وازدهار القطاع السياحى المصرى.

ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة اقتصاديات القطاع السياحى المصرى وانعكاساتها على الاقتصاد القومى فى هذه الدراسة والتى اشتملت على خمسة فصول:

الفصل الاول: ويتعرض لبعض المفاهيم ذات الصلة بالوضع الراهن وبعض المؤشرات العامة مثل السياحة والسائح، وانواع السياحة المختلفة، ومفاهيم كل من السوق والطلب والعرض السياحى ومكوناته، وتطوير السياحة العالمية خلال الفترة من ٨٦ - ١٩٩٦

الفصل الثانى: فيستعرض أثر القطاع السياحى على الاقتصاد القومى من خلال بحث علاقات التشابك القطاعى فى الاقتصاد المصرى بقطاع السياحة وكذلك أثر قطاع السياحة على ميزان المدفوعات والعمالة والدخل القومى والاستثمارات.

أما الفصل الثالث: فيقدم تحليلا لحركة الطلب السياحى إلى مصر للتعرف على اتجاهاته ومؤشراته وقياس التنافسية السعرية لتلك الصناعة حتى يمكن تقديم بعض التوصيات لاستخدامها فى تخطيط الاستراتيجيات التسويقية لمصر .

وفى الفصل الرابع ومن منظور العلاقات الاقتصادية الدولية حيث تعتبر السياحة طبقا لأحكام اتفاقيات الخدمات فى الجات الجديدة قطاعا خدميا يدخل تحت نطاق

القواعد الحاكمة للخدمات فى هذه الاتفاقية. يتعرض هذا الفصل للمعالجة المحددة للسياحة فى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والتزامات مصر ودلالاتها بالنسبة للاقتصاد المصرى.

وقد ركز الفصل الخامس من الدراسة على أهمية القطاع السياحى من حيث تأثيره المباشر وغير المباشر على القطاعات الإنتاجية الأخرى وعلى التنمية بصفة عامة وكيف أن تطوير هذا القطاع ورسم استراتيجية مستقبلية له يمثل جزءا هاما لاستكمال هذا العمل البحثى.

■ **تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر.**/ أ.د. عزة سليمان (الباحث الرئيسى)مركز التخطيط الاقليمى.- القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٧٤ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٥]

تقع محافظات جنوب الصعيد الثلاث سوهاج وقنا وأسوان فى الجنوب الشرقى لجمهورية مصر العربية، على امتداد طول النيل (شرقا وغربا) فهى تقع بين خطى عرض ٢٦,٥ شمالا و٢٣ جنوبا تقريبا. ويبلغ اجمالى المساحة لهذا الجزء من البلاد ٤٠٧٦ كم ٢ حيث تبلغ مساحة سوهاج ١٥٤٧ وقنا ١٨٥١ وأسوان ٦٧٨ كيلو متر مربع. كما تبلغ المساحة المنزرعة للثلاث ٢٠٣٠٥، ٤٢٥٩، ١١١ ألف فدان على الترتيب. وبالرغم من ارتفاع المساحة المنزرعة إلا أن المساحة المحصولية الى الأراضى الصالحة للزراعة تبلغ نسبتها٦,٨٧٪ ، ١,٥٪ . ١,٥٦٪ -فى كل من سوهاج وقنا وأسوان على الترتيب. كما يبلغ عدد المراكز١١ مركزا لكل من محافظة قنا ومحافظة أسوان على الترتيب.

ومع ذلك يتضح أن المحافظات الثلاث تتميز بضيق الرقعة الزراعية وبالذات إذا أخذنا الوضع الجغرافى لكل منها حيث يحيط بها المرتفعات التى تليها مساحات شاسعة من الصحراء فضلا عن تميز مناخها بمناخ قارى يتميز بشدة الجفاف والحرارة وتكاد تنعدم فيها الأمطار تقريبا حيث يعتمد السكان فى الزراعة على مياه نهر النيل تقريبا.

ونظرا لقسوة الحياة فى بعض مناطق هذه المحافظات الثلاث فضلا عن ضيق فرص التكسب، وضيق سبل العيش، وتخلف بعض المرافق، والخدمات فان هذه المحافظات تتصف بأنها من المحافظات الطاردة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المحافظات قد عانت بنسب مختلفة من الإهمال بسبب بعض من العوامل الداخلية والخارجية. مما أدى إلى عدم توفر الدراسات الكافية للبحث عن إمكانيات تنميتها ودخولها فى نسيج المجتمع

المصرى بالصورة التى تتلاءم وإمكانياتها.

ويهتم هذا البحث بدراسة المقومات الأساسية لعملية التنمية لهذه المحافظات الثلاث ودراسة المشاكل التى واجهت عملية التنمية، والمشاكل التى ترتبت على تجاهل تعرضها لفترة طويلة للعنف والإرهاب. وبهدف وضع بعض المقترحات للحد من هذه المشاكل ودفع عملية التنمية بها.

جاءت هذه الدراسة فى خمسة فصول :

شمل الفصل الأول الدراسات السكانية والقوى العاملة والنمو الحضرى والهجرة من هذه المحافظات الثلاث واليها.

و تناول الفصل الثانى الموارد الاقتصادية المتوفرة بمحافظات جنوب الصعيد من موارد طبيعية مائية ومعدنية وغيرها فضلا عن الموارد المالية والاستثمارات المتاحة لعموم دواوين تلك المحافظات.

أما الفصل الثالث فقد تعرض للتنمية العمرانية ووضعها الراهن ومشاكلها فى المحافظات الثلاث مع محاولة لوضع استراتيجية للتنمية العمرانية فيها.

واستعرض الفصل الرابع الوضع الراهن للتنمية فى محافظات جنوب الصعيد الثلاث، حيث تم دراسة القطاع الزراعى والثروة الحيوانية والسمكية والقطاع الصناعى، والصناعات الحرفية، كما تم دراسة القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها فى هذا الفصل.

وأشار الفصل الخامس لموضوع الأمن والعنف(الجريمة والإرهاب) حيث تناولت الدراسة مفهوم الأمن والجريمة والأمن الاجتماعى والإرهاب، ثم حاولت وضع بعض الحلول عن طريق معالجة المناطق العشوائية والإسراع بعملية التنمية لرفع المستوى المعيشى للسكان.

■ **الآفاق والامكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية**./ سعد طه علام (الباحث الرئيسى).- القاهرة : معهد التخطيط القومى، سبتمبر ١٩٩٩- ١٧٩ ص[سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٦]

لقد أصبح التطوير التكنولوجى للزراعة المصرية ضرورة ملحة فى ضوء التغير فى السياسة الاقتصادية وإعمال قوى السوق وهيمنة القطاع الخاص، فضلا عن الانضمام لاتفاقية الجات وما يتبعها من ضرورة الإنتاج بمعايير الجودة والكفاءة لزيادة الميزة التنافسية للسلع الزراعية والذى لن يتأتى إلا باستمرار الاتجاه إلى التطوير التكنولوجى للزراعة المصرية.

وللوقوف على مجالات وآفاق هذا

التطوير. كان لابد بداية من التعرف على حجم التغيير التكنولوجي الذي شهدته الزراعة المصرية خلال السنوات الأخيرة ومجالاته وآثاره المختلفة، وكذا الوقوف على أهم المحددات التي تواجه نقل وتطوير وخلق وتوطين التكنولوجيا المتطورة في الزراعة المصرية. وفي ضوء ذلك يمكن إلقاء الضوء على الآفاق المستقبلية وأولويات التطوير التكنولوجي في الزراعة ومتطلبات ذلك التطوير.

ومن ثم كانت أهمية الدراسة للتعرف على وتحديد أنواع ومجالات آثار التكنولوجيا الزراعية.

وجاءت الدراسة في خمسه فصول:

تناول الفصل الاول التكنولوجيا الزراعية، بما تتضمن من التعريفات واهميتها وتطويرها في الزراعة وانواعها.

واستعرض الفصل الثاني تطوير التكنولوجيا في قطاع الزراعة ومجالاتها سواء في المدخلات الزراعية كالبذور والأسمدة والمبيدات، أو في قطاع الإنتاج الحيواني والسمكي، كذلك في مجال الميكنة الزراعية. كما تناول بصورة أوسع التطوير التكنولوجي في مجال الري واستصلاح الاراضي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتكنولوجيا الري واستصلاح الإراضي.

واهتم الفصل الثالث بدراسة المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتقدم التكنولوجي من زوايا خلق وتطوير التكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا، ثم انعكاس ذلك على التكنولوجيا الزراعية.

وانصب اهتمام الفصل الرابع على الآثار البيئية للتكنولوجيا الزراعية سواء الآثار الإيجابية أو السلبية.

وتعرض الفصل الخامس للآفاق المستقبلية وأولويات ومتطلبات التطوير التكنولوجي في الزراعة المصرية.

■ **إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي**/ إجلال راتب العقيلي (الباحث الرئيسي). - القاهرة : معهد التخطيط القومي، سبتمبر ١٩٩٩ - ١٦٤ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٧]

شهد الاقتصاد المصري ومنذ منتصف السبعينات عملية تحول شاملة، أثرت على آليات الاقتصاد نتيجة لتفاعل العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية. ولم تعد إدارة الاقتصاد تعتمد على الخطط المركزية أو على الأوامر الإدارية المباشرة. على الرغم مما حققه هذا المنهج من تغيرات كان الكثير منها إيجابيا سواء على مستوى التغير الهيكلي في

البنية الاقتصادية والاجتماعية أو على مستوى إشباع الحاجات الأساسية إلا أنه أدى إلى تراكم اختلالات ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة خاصة فى دول العالم النامى ومنها مصر. ومن ثم كان الدخول فى برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والاعتماد على مبادرات القطاع الخاص وآليات السوق فى ظل تحرير اقتصادى داخلى وخارجى من ضرورات تلك الفترة.

ولما كان قطاع التجارة الخارجية هو أحد قطاعات الاقتصاد القومى الذى يلعب دورا هاما فى توفير النقد الأجنبى، وفى سد احتياجات الاقتصاد القومى سواء من خلال قطاع التصدير أو قطاع الواردات، وحيث إنه يعتبر من أهم قطاعات الاقتصاد القومى الذى يؤثر ويتأثر بمجريات الأحداث الاقتصادية على الصعيدين الداخلى والخارجى. فقد اهتمت الدراسة بالإدارة الاقتصادية لقطاع التجارة الخارجية المصرية وذلك من منطلق الاهتمام برفع كفاءة أداء هذا القطاع فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى.

وتنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول:

يناقش الفصل الأول أثر المتغيرات الدولية على إدارة التجارة الخارجية، كما يتعرض الفصل الثانى إلى التطوير التشريعى والتنظيمى لقطاع التجارة الخارجية خلال التسعينيات، أما الفصل الثالث فيبحث فى إدارة السياسة النقدية من منظور التجارة الخارجية، ويوضح الفصل الرابع دور السياسات المالية فى إدارة التجارة الخارجية خلال التسعينات، ويستعرض الفصل الخامس والأخير إدارة خدمات سوق المال والنشاط السياحى.

■ **قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة./** محرم صالح الحداد (الباحث الرئيسى).- القاهرة: معهد التخطيط القومى، سبتمبر١٩٩٩.- ٢٧٩ ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٨]

التفاوض علم اجتماعى حديث قائم بذاته لا يندرج فى أحد العلوم الاجتماعية المعروفة وإن كان وثيق الصلة بالعلوم القانونية والعلوم السياسية، ومتصلا أيضا بسائر فروع العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والإدارة والاجتماع والتاريخ.. وغير ذلك كما يرتبط كذلك بالمنطق وعلم النفس ونظم المعلومات والرياضات والعلوم اللغوية.

ولقد كان للتفاوض الهادئ العاقل الدؤوب فى العديد من الدول المتقدمة والتكتلات الأثر الأكبر فى الوصول إلى الاتفاقات والمعاهدات التى وضعت حدا للكثير من المشكلات والنزاعات والحروب التى لولا التفاوض ونتائجه الإيجابية لشكلت خطرا على

الشعوب وعلى السلام الإقليمى والعالمى.

وإذا كانت الدول المتقدمة قد أعطت لموضوع التفاوض أهمية كبيرة ومتزايدة،فان الدول النامية هى أيضا فى أشد الحاجة إلى إتقان هذا الفن الجديد ومهاراته وقدراته وممارساته، لأن أغلب دول العالم الثالث وعت حقيقة تتمثل فى صعوبة تدعيم قدراتها ومهارتها التفاوضية تجاه المستثمرين الأجانب وتجاه استخلاص ما يمكن من الفوائد من المساهمة الأجنبية فى اقتصادها ما لم تدعم طاقاتها الإدارية والتكنولوجية . وقد لاحظ المراقبون والاخصائيون فى دول العالم الثالث أن كثيرا من دولهم تجد نفسها غير قادرة على التفاوض بمقدرة وكفاءة لعدم توافر المهارات والمعلومات لديها ، وعدم تمكنها من التعامل بفاعلية مع الدول المتقدمة ,ومع الشركات متعددة الجنسية التى تتنافس على المشاريع المتنوعة والاستثمارات، وأنها فى أمس الحاجة إلى توفير الوسائل وخاصة مهارات التفاوض لإصلاح الخلل الذى يهدد اقتصادها وعلاقاتها مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية والإقليمية.

ومن خلال فصولها الأربعة استهدفت الدراسة:

عرض وتحليل للمفاهيم الأساسية للتفاوض على مستوى الفرد والمنظمة والدولة والنظام بشكل عام (السلطة مع الإرهاب... الخ) فى المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والاجتماعية، مع إبراز الفرق بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى مثل: التسوية والتنازل والمساومة والتحكيم والإقناع. وإيضاح خصائصة وشروطه والمبادئ والمناهج والأسس والمكونات والمراحل التى يجب أن يشتمل عليها التفاوض.

إبراز كيفية التخطيط للتفاوض فى مراحله المتعددة والأساليب التى تستخدمها دول العالم المختلفة فى التفاوض وإيضاح أهمية وجود مهارات تفاوضية فعالة لدى الفريق التفاوضى المشكلة لهذا الغرض ,مع إيضاح كيفية تنمية هذه المهارات. وأهمية تصميم قواعد ونظم معلومات لإدارة التفاوض.

عرض وتحليل بعض مواقف التفاوض التجارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف الوصول إلى تصور عام مبدئى لمهام ووحدات المعلومات التى يجب أن يشتمل عليها أى تكوين فعال لمنظومة دعم التفاوض.

الاستفادة من الخبرات السابقة فى إدارة التفاوض ودراسة كيفية توظيف التقنيات الحديثة (خاصة نظم المعلومات والاتصالات) فى الإدارة الفعالة للتفاوض.

■ **اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى**./ماجدة إبراهيم (الباحث الرئيسى).- القاهرة: معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠٠.- ٥٨ ص +ملاحق [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٢٩]

تقدم الدراسة نتائج محاولة تطوير نموذج توازن عام لتقييم السياسات الاقتصادية فى المرحلة الحالية للاقتصاد المصرى. وذلك على اعتبار أن هذا النوع من النماذج يتميز بقدر أكبر من المرونة مقارنة بالنماذج الايكونومترية التى تعتمد بدرجة كبيرة على إسقاط الأوضاع التاريخية على المستقبل مما لا يناسب المرحلة الحالية التى تتميز بالتغيرات السريعة والجذرية.

وينقسم البحث إلى فصلين رئيسيين: يتعرض الفصل الأول منه إلى: نماذج التوازن العام من حيث خصائصها الرئيسية ,ويقدم مصفوفة حسابات اجتماعية ثم تطويرها للاقتصاد المصرى عن عام ١٩٩٦/٩٥ وذلك لاستخدامها كقاعدة بيانات للنموذج. كما يوضح هذا الفصل أيضا أسلوب حل النموذج باستخدام الحاسب الآلى.

أما الفصل الثانى فيتعرض للسياسات الاقتصادية المختلفة التى يمكن تحليلها وتقييمها باستخدام النموذج المعروض وذلك بما يناسب الظروف الحالية والمتوقعة فى المستقبل القريب ,ثم يقدم نتائج استخدام النموذج فى تقييم هذه السياسات فى شكل سيناريوهات مختلفة، وباستخدام مجموعة مؤشرات تعكس الأوضاع المختلفة للاقتصاد القومى على كل من المستوى الكلى والقطاعى وكذلك توزيع الدخل والمتغيرات الخارجية وذلك لفترات تمتد إلى خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٩٧/٩٦ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٠

■ **الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦**/ عزة عبد العزيز سليمان (الباحث الرئيسى).- القاهرة: معهد التخطيط القومى, يناير ٢٠٠٠- ١٦٠ص [سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣٠]

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على حجم الفجوة النوعية وتطورها فى قوة العمل فى محافظات مصر خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦. من خلال دراسة وتحليل تطوير حجم وهيكل قوة العمل حسب النوع وحجم وهيكل البطالة حسب النوع وحجم وهيكل الفجوة النوعية فى المهن، وخاصة تلك التى يزيد طلب عمل المرأة عليها وحجم وهيكل الفجوة النوعية فى بعض الأنشطة الآقتصادية والاجتماعية وخاصة الزراعة والصناعة وظاهره عمالة الأطفال (ذكور وإناث) وذلك بهدف

وضع المقترحات المناسبة للحد من حجم هذه الفجوة فى المستقبل لتحقيق العدالة والمساواة والتمكين للنوع من أجل الوصول إلى التنمية المستدامه.

ولتحقيق تلك الأهداف المتقدمة جاءت الدراسة فى سبعة فصول:

قدم الفصل الأول، بعض المفاهيم الجديدة للقارئ والباحث المتخصص فى التخطيط عن موضوع الفجوة النوعية (التباين بين المرأة والرجل فى فرص الحصول على العمل والانتفاع من ثمار التنمية)، مثل تطور مناهج وسياسات النوع ومفهوم الفجوة النوعية وأساليب التخطيط للنوع الاجتماعى لتحقيق العدالة والمساواة للنوع (المرأة/ الرجل) فى جميع الفرص المتاحة وتمكين المرأة لتنمية نفسها واسرتها ومجتمعها الصغير والكبير.

أما الفصل الثانى فيتناول التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم الحقوق والواجبات بين نصفى المجتمع من أجل تحقيق العدالة، وذلك من خلال عرض التشريعات المنظمة لعمل المرأة فى مصر ووضع المرأة فى التشريعات المصرية الحديثة (الدستور والقوانين) وبعض أوجه القصور فى هذه التشريعات. وذلك بهدف التخطيط لتقوية دور المرأة فى المجتمع وزيادة درجة فاعليتها فى جهود التنمية كمكسب لها ولجميع الأطراف فى المجتمع.

أما الفصلان الثالث والرابع فقدما تحليلا للفجوة النوعية فى حجم وهيكل قوة العمل المصرية، مثل هيكل النشاط الاقتصادى، وهيكل الأعمار، وكذلك هيكل المهن والقطاع المؤسسى. وقد أفرد البحث تحليلا خاصا عن البطالة والنوع لما تتطلبه ظاهرة بطالة المرأة ما من إلقاء الضوء عليها لتخطيط توليد فرص عمل للمرأة، وزيادة مساهمتها فى قوة العمل.

ويتعرض الفصل الخامس للفجوة النوعية فى هيكل القوى العاملة الريفية مع التركيز على دور المرأة فى تنمية المجتمع الريفى.

ويتحدث الفصل السادس عن الفجوة النوعية فى النشاط الصناعى وتطورها فى كل من القطاع الحكومى والعام والخاص.

واخيرا أشار الفصل السابع لعماله الأطفال ومدى خطورة هذه الظاهرة وعلاقتها بالقصور فى جهود التنمية فى قطاع التعليم والتربية والأسره والصحة... الخ.

ثانيا: سلسلة المذكرات العلمية:

■ **إمكانية تطبيق نموذج برمجة خطية متعدد الأهداف لتخصيص الموارد فى قطاع الأسمنت.** /إعداد عفاف نخلة - القاهرة:

معهد التخطيط القومى،- أكتوبر ١٩٩٧ , - ٧٢ص (سلسلة المذكرات الخارجية رقم ١٥٩٥).

نظرا لما تتضمنه عملية تخطيط قطاع الأسمنت من عوامل كثيرة مباشرة وغير مباشرة وسياسات متباينة ومتعارضة مختلفة الأهمية فى تحقيق الهدف تم استخدام نموذج برمجة خطية متعدد الأهداف لبيان إمكانية تطبيق مثل هذه الأساليب على قطاع الصناعة وبخاصة قطاع الأسمنت فى جمهورية مصر العربية حيث تتميز صناعة الأسمنت بانتشارها فى مناطق مختلفة مثل منطقة حلوان وطره والسويس والإسكندرية وأسيوط ومزمع إنشاء مصانع اخرى فى مناطق جديدة. وتعتبر مشكلة البرمجة متعددة الأهداف من أهم المشاكل الحيوية التى تواجه واقع الحياة العملية لأسباب كثيرة تتمثل فى:

أن معظم مشاكل اتخاذ القرار تكون ملازمة لدوال متعددة الأهداف. كما أن هناك مشاكل كثيرة فى الواقع العلمى تم بناؤها كنماذج برمجة وحيدة الهدف بالرغم من أنها تتضمن فى طبيعتها كثيرا من الأهداف لتحاكى واقع المشكلة.

أن التقدم الهائل الذى حدث فى إمكانيات الحاسبات الالكترونية من زيادة فى سرعتها وسعة تخزينها، أدى إلى زيادة الاهتمام بالبرمجة الرياضية متعددة الأهداف، حيث إن هذه البرامج تتطلب سعة تخزين ضخمة ووقت تشغيل أكبر من المسائل ذات الدالة الواحدة. كما أن النماذج متعددة الأهداف التفاعلية تحتاج لتفاعل سريع بين متخذ القرار والحاسب، وإلى مرونة فى تشغيل الأجهزة وبرامجها.

وتشتمل هذه المذكرة على مقدمة واربعة فصول وملخص.

تناول الفصل الأول بعض النظريات والتعريفات الأساسية الخاصة بنماذج البرمجة متعددة الأهداف من خلال استعراض للصياغة الرياضية لهذه النماذج، وتعريفا بالحل الكفء لنموذج برمجة متعددة الأهداف.

أما الفصل الثانى فيتضمن صياغة نموذج البرمجة الخطية متعدد الأهداف لتخصيص الموارد فى قطاع الأسمنت فى جمهورية مصر العربية ، بينما خصص الفصل الثالث لمناقشة النموذج، وقدم الفصل الرابع تحليلا للنتائج.

وشمل ملخص المذكرة ثلاثة ملاحق الأول منها عن البيانات المستخدمة فى تطبيق النموذج، والثانى عن تعريف المتغيرات، والثالث عرض لنتائج البرنامج التفصيلى لكل حالة من حالات الدراسة على حدة .

■ **A New Approach for Pricing Agricultural Land in Egypt Considering policy reforms and Concepts. / Nagwan S. Abdel Wahab .- Cairo : I.N.P., June 1998 [Memo. No. 1596]**

تشمل هذه المذكرة دراسة تم إعدادها بقسم الاقتصاد فى جامعة ولاية ايوا الأمريكية فى نهاية عام ١٩٩٧.

وتشير الدراسة إلى أهمية خطوات الإصلاح الاقتصادى التى اضطلعت بها الدولة منذ عام ١٩٩٠ والتى شملت العديد من الإنجازات الإصلاحية وخاصة قطاع الزراعة. ومن أمثلتها إلغاء الدعم لمدخلات الزراعة، وكذلك معدلات دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية ,وتحرير أسعار الحاصلات الزراعية , واطلاق حرية القطاع الخاص فى الإنتاج والتسويق وقد استهدفت استراتيجية الزراعة المصرية منذ عام ١٩٩٠ استكمال برنامج الإصلاح والخصخصة والذى اشتمل أيضا على تصحيح طرق تقييم وتسعير الاراضى الزراعية.

وكذلك ارتبط ذلك بالعديد من النواحى البيئية فيما يختص بمياه الرى والموارد الأرضية ,والحفاظ على خصوبة الاراضى، والاهتمام بإصلاح نظم الرى والصرف وفقا لاحتياجات النوعيات المختلفة من الاراضى. ولتحقيق ذلك تم تنفيذ برنامج قومى للصرف الزراعى بمساعدة البنك الدولى. كما تم سن قانون يحدد استخدام الاراضى الزراعية فى البناء والتوسع الحضرى.

ولكل ذلك فقد سعت هذه الدراسة إلى ايجاد مدخل جديد فى تسعير الاراضى الزراعية، وما يرتبط بذلك من النواحى البيئية فى مصر فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى.

وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول، اهتم الفصل الأول منها باستعراض تسعير وتثمين الاراضى الزراعية قبل سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر من خلال استعراض سعر المثل فى الاراضى الزراعية، وعلاقة التنمية بالضريبة على الاراضى الزراعية. ثم تعرض لترتيبات الملكية الزراعية، وحقوق الملكية وعلاقتها بالبيئة، وهيكل حقوق الملكية، والإيجارات الزراعية.

وحدد الفصل الثانى من الدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على قطاع الزراعة وخاصة بالنسبة للتسويق الزراعى، ومبدأ الملكية العامة للموارد الطبيعية كالماء والهواء. وتعرض بالتفصيل لمياه الرى باعتبارها من الموارد ذات الملكية العامة، وكذلك الحاجة إلى إدخال البيئة كعنصر من عناصر تنمية الاراضى الزراعية فى مصر.

وتوصل الفصل الثالث من الدراسة إلى مدخل جديد لتنمية الاراضى الزراعية فى مصر.

كما تضمنت الدراسة ملحقين الأول جدول مقارن عن تطوير الضرائب الكلية المباشرة على القطاع الزراعى فى مصر خلال المدة من ١٩٨١ - ١٩٨٨). الملحق الثانى جدول مقارن لكل من تطور الدخل الزراعى المباشر ،والضرائب الكلية المباشرة على قطاع الزراعة للأعوام من ١٩٨١ - ١٩٨٨.

■ **استخدامات الأراضى الزراعية والفاقد منها فى جمهورية مصر العربية.**/ نجوان سعد الدين عبد الوهاب.- القاهرة معهد التخطيط القومى، يوليو١٩٩٨.- ٤٥ ص + ملاحق [سلسلة المذكرات العلمية رقم ١٥٩٧.]

تبلغ اجمالى المساحة الأرضية لجمهورية مصر العربية نحو مليون كيلو متر مربع، أو ما يعادل نحو ٢٣٨ مليون فدان، وتمثل المساحة المنزرعة جزءا ضئيلا منها، حيث قدرت المساحة المنزرعة بنحو ٧,١ مليون فدان، أى نحو ٣٪ فقط من اجمالى مساحة الجمهورية. وفى نفس الوقت تعتمد هذه المساحة فى ريها على مصدر اساسى وهو نهر النيل، الذى يعد أحد محددات التوسع الافقى فى الزراعة، نظرا لمحدودية الكمية المتاحة منه لمصر والبالغة نحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا.

وتوضح الدراسة أن معدل نصيب الفرد من المساحة المنزرعة فى تضاءل حتى بلغ نحو ٠,١٢ فدان عام١٩٩٢ . فى حين كان يبلغ نحو ٠,٢٨ فدان عام ١٩٥٠، ويرجع سبب انخفاض نصيب الفرد من المساحة المنزرعة إلى عده عوامل. منها الزيادة السكانية مقارنه بالزيادة فى مساحات الاراضى المستصلحة، إلى جانب ظاهرة الفقد فى الاراضى الزراعية والتى ترجع إلى الزحف العمرانى على الاراضى الزراعية فى المقام الأول، وتدهور الخصائص الطبيعية للتربة فى المقام الثانى.

وتشير التقديرات إلى ان الفقد فى الاراضى الزراعية يبلغ نحو ١٥ - ٣٠ ألف فدان سنويا، بالإضافة إلى معاناة الاراضى الزراعية فى الدلتا والوادى القديم من مشكلة ارتفاع مستوى الارض والقلوية (تدهور الخصائص الطبيعية للتربة)، مما ينعكس على انخفاض إنتاجيتها ويدفع الزراع إلى تبويرها ، وبالتالى زيادة الفاقد من الموارد الأرضية الزراعية النادرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد استخدامات الاراضى الزراعية فى مصر، مع الأخذ فى الاعتبار الفاقد من هذه الاراضى.

وقد قسمت الدراسة إلى فصلين يتناول الفصل الأول استخدام الاراضى الزراعية فى مصر، والعوامل المؤثرة على هذا الاستخدام

سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، فى حين يتناول الفصل الثانى الفاقد من الاراضى الزراعية فى مصر، وكيفية مواجهة الفقد فى هذا المورد الهام.

■ **مستقبل التعاون التجارى بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا): الفرص والمحددات.** / سمير عبد الحميد عريقات.- القاهرة: معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٩٨.- ٧١ ص [سلسلة المذكرات الخارجية رقم ١٥٩٨]

على الرغم مما تعانيه دول القارة الأفريقية من مصاعب سياسية. واقتصادية، واجتماعية وبيئية غير مواتية ممتدة خلال سنوات طويلة. فقد شهدت تلك القارة العديد من تجارب التكتل بصور مختلفة، والتى تمتد جذورها إلى الحقبة الاستعمارية التى أسفرت عن تشابك المصالح مع الدول المستعمرة عن حيث ظهرت بعض التنظيمات المشتركة لادارة المرافق والخدمات والتى اتخذ بعضها أحد صور التكتل مثل الاتحاد الجمركى والاقتصادى لأفريقيا الوسطى "UDEAC" منذ عام ١٩٦٤ وجماعة أفريقيا الشرقية "EAC" عام ١٩١٧ والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "ECOWAS" عام ١٩٧٥ واتحاد نهر " مانو " وبعض اللجان المشتركة مثل لجنة حوض بحيرة تشاد CBLT ولجنة نهر النيجر CFN ولجنة حوض السنغال OMVS وغير ذلك من التنظيمات واللجان التى يتعدى عددها ١٥ تنظيما.

وتعتبر المنظمة التفضيلية لدول جنوب وشرق افريقيا "PTA" والتى دخلت حيز التنفيذ منذ ديسمبر ١٩٨١ وضمت ١٥ دوله هى " بوروندى - جزر القمر - جيبوتى - اثيوبيا - كينيا - ليسوتو - ملاوى - موريشيوس - رواندا - الصومال - سوازيلاند - تنزانيا -أوغندا - زامبيا - زيمبابوى " بهدف تعزيز التبادل التجارى بين تلك الدول تعتبر نقطة الانطلاق الى تكوين السوق المشتركه لدول شرق وجنوب افريقية (كوميسا) والتى انضمت مصر اليها بالتوقيع فى كينشاسا فى يونيو ١٩٩٨.

ولالقاء الضوء على مستقبل التعاون الزراعى بين مصر وكوميسا فقد تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول، تناول الفصل الأول التعرف على صور التكتل الاقتصادى الأفريقى وأسباب الفشل. وشرح الفصل الثانى منطقة التجارة التفضيلية PTA من حيث النشأة والتكوين والأهداف والإنجازات، وعلاقة مصر بها والعوامل المحددة لها باعتبارها الطريق إلى السوق المشتركة " كوميسا" ، ثم التعرف على نشأة تلك السوق وبعض مؤشراتها الاقتصادية. وقد خصص

الفصل الثالث للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، ورؤية تحليلية لبعض مؤشرات التنمية بها، ثم مجالات وفرص التعاون بين دول الكوميسا. والقى الفصل الرابع الضوء على أهمية وأبعاد التحرك المصرى الأفريقى وآليات تفعيل الدور المصرى ،ثم خصص الفصل الخامس للتعرف على مستقبل التعاون التجارى الزراعى بين مصر ودول الكوميسا.

■ **The Economic Reform Policies And Their Impacts On The Balance. Of Payments' adjustment in Egypt ./** Magdi Khalifa.- Cairo; I.N.P., Dec.1998. 28p[Memo No, 1599]

أوضحت الدراسة أنه فى الوقت الذى بدأ فيه الإعداد للإجراءات الشاملة للإصلاح الاقتصادى فى مصر منذ الثمانينات ، فإن التطبيق الواقعى لذلك بدأ فى مارس ١٩٩٠. وكانت أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى تستهدف تحقيق اللامركزية، وتفعيل آليات السوق لإنجاز التنمية لكل من المدى المتوسط والطويل.

وقد أشار البرنامج إلى بعض النقاط الرئيسية مثل ترشيد سعر النقد، واصلاح المشروعات العامة وتحرير سعر الصرف المحلى والتجارة الخارجية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، والإنتاج، كما تم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية للتخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادى وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة. وبالنسبة للتجاره الخارجية فقد أوضحت الدراسة ان الإصلاح الاقتصادى بدأ بالنسبة لها فى عام ١٩٧٤ بصدور القانون رقم ٣٤ الذى استهدف السماح للقطاع الخاص والأفراد بالاستيراد والتصدير مع مراعاة التوازن فى تدبير النقد الاجنبى اللازم لذلك، كما أتاح هذا القانون للمواطنين المصريين استخدام مواردهم من النقد الاجنبى فى تمويل الواردات.

كما أوضحت الدراسة أن مصر باعتبارها من المشاركين فى جولة اورجوى فانها قد بدأت فى التأقلم مع سياسة تحرير التجارة الخارجية منذ عام ١٩٧٤ من خلال إصلاح السياسات الاقتصادية لتشجيع الاستثمارات واصلاح ميزان المدفوعات وإن كان ذلك قد تم من خلال سياسة الإصلاح المالى والنقدى.

وكان تعديل ميزان المدفوعات أحد الأهداف الهامة للإصلاح الاقتصادى فى مصر باعتبار أن هذا يعكس مدى نجاح سياسة هذا الإصلاح.

ولقد اشتملت الدراسة على قسمين رئيسيين: أوضح القسم الأول سياسات الإصلاح الاقتصادى، ذات التأثير المباشر على

ميزان المدفوعات والتى تمثل أساسا كلا من سياسات تحرير التجارة الخارجية وسياسة ترشيد سعر الصرف .

واشار القسم الثانى من الدراسة إلى الأثر المباشر لسياسات إصلاح الاقتصاد على ميزان المدفوعات من خلال دراسته بصفة عامة ثم دراسة تحليلية لمدفوعات كل من الصادرات والواردات.

■ **العلاقات بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية: التنمية الريفية المتكاملة، دراسة للاستراتيجيات والمناهج.** / شريف أحمد باشا.- القاهرة: معهد التخطيط القومى، فبراير ١٩٩٩.- ٢٧ص [سلسلة المذكرات الخارجية رقم ١٦٠٠]

تكتسب التنمية الريفية أهمية كبيرة فى الوقت الراهن نظرا لأن موضوعها وهدفها هو الريف الذى ما يزال يعانى من ضعف الاستفادة من الجهود الإنمائية التى بذلت طوال فترة طويلة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. فمازالت مشاكل الريف الاقتصادية والاجتماعية على درجة عالية من الإلحاح تتطلب المواجهةوبذل الجهود لتطويره وتنميته.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقويم وعرض وتحليل الاستراتيجيات الإنمائية التى اتبعت فى البلدان النامية ، وعلاقتها بالتنمية الريفية. ويتم هذا العرض على أساس أن التنمية عملية شاملة تتطلب العمل على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى فان التنمية الريفية إنما تمثل جزءا من العمل يوجه نحو الريف والقرية ،من كل من يعمل على مستوى الاقتصاد الوطنى وهو استراتيجيات ومخطط عام التنمية فى أى بلد، كذلك توضح الدراسة الاختلاف فى المفاهيم بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية.

ومن أجل ذلك فقد قسمت الدراسة إلى ستة أجزاء أشار الجزء الأول إلى بعض الملاحظات والمبررات التى تستدعى التنمية الريفية، وعرض الجزء الثانى أوجه التشابه والاختلاف بين مفهومى التنمية الزراعية والتنمية الريفية، وتناول الجزء الثالث مناقشة استراتيجيات النمو والتنمية حيث تركزت المناقشة على استراتيجيات نمو الناتج المحلى الاجمالى والاحتياجات الأساسية، وقد تضمن الجزء الرابع التنمية الزراعية والتنمية الريفية، وفى الجزء الخامس تم استعراض عملية إدارة التنمية الريفية المتكاملة ونماذجها وطرقها وقد خصص الجزء السادس والأخير لخاتمة الدراسة.